كلمة التحرير

مجالات مفتوحة للبحث في الاقتصاد الإسلامي

هيئة التحرير

يرى بعض الباحثين أنَّ الفكر الإسلامي المعاصر في مجال الاقتصاد انشغل –إلى حد التشبُّع– في قضايا التمويل والمصارف والقروض. وكان الهدف في كثير من الأحيان هو إيجاد بدائل للمعاملات المصرفية الجارية في البنوك الربوية التقليدية، تجنباً لصور القروض التي يظهر فيها الربا في صلب العقود المبرمة. ولا شك في أنَّ العلماء والباحثين والممارسين قد حققوا في هذا المجال إنجازات مقدَّرة. لكنَّ عدداً من التساؤلات التي لا تزال معروضة تلحُّ على المتخصصين في مجال الفكر الاقتصادي والممارسة الاقتصادية، للتعامل معها، من أجل أن تصبح الإنجازات المشار إليها عناصر أساسية في بناء الاقتصاد الإسلامي؛ فلسفةً ونظاماً، وللنظر في الصياغات العلمية والعملية التي تسهم في التأسيس لنظام اقتصادي يكون بديلاً عن النظام الرأسمالي السائد، الذي ذاقت شعوب العالم منه، ولا تزال تذوق، مُرّ الهزات والانهيارات والإخفاقات.

إنَّ فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي جزءٌ من فلسفة الإسلام في بناء المجتمع البشري، وتحقيق العمران. وإنّ التمثلات العملية في الواقع الاجتماعي لهذه الفلسفة تنعكس مباشرة على حياة الناس نماءً وكفاية، ورغداً في العيش، وتيسيراً في أسبابه ووسائله، مما قد يعين في تحقيق مقاصد الدين في الحياة، ويكون الإنجاز والكسب والإعمار فيها طريقاً إلى الجزاء المنشود في الآخرة. ومع ذلك فإنَّ تطبيقات النظام الاقتصادي الإسلامي في المجتمع ليست بديلاً عن تطبيقات سائر الأنظمة الإسلامية الأخرى، لا سيما وقد أصبحت نظم الحكم في المجتمعات المعاصرة تتحكم في سائر شؤون الناس، وتدخل في أخصص خصوصياتهم. ووصل التداخل بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي والتربوي، إلخ، إلى حدٍّ لا يسهل معه معالجة جانب من حياة الناس في المجتمع الحديث في معزل عن الجوانب الأخرى.

ولعل هذه الحقيقة تنبه إلى ضرورة الوعي على متطلبات الإصلاح في واقع المجتمعات الإسلامية، فدعوات الإصلاح والتغيير التي تسود مجتمعاتنا اليوم تتجه في الغالب إلى الجوانب السياسية والاقتصادية، وهذه الجوانب على أهميتها وأولويتها، لا يجب أن تصرف النظر عن ضرورة توسيع دائرة الدعوة إلى الإصلاح إلى سائر الجوانب الأخرى، لا سيما معالجة صور الفساد والتخلُّف والقصور في أنظمة التعليم والإعلام والتوجيه، وفي البناء الأُسري والاجتماعي، الذي بدأت تختفي فيه مؤشرات الرَّحِم والتكافل والتماسك، بتأثير روح القبلية والعرقية والطائفية. فالنظام الاقتصادي الذي يمكن أن يسهم في حلِّ مشكلات المجتمع لا يمكن أن يؤدي وظيفته دون تعاضد الأنظمة الأخرى. ومعظم المشكلات الاقتصادية في مجتمعاتنا هي إفراز مشترك لمجمل أنظمة المجتمع السياسية والإعلامية والتربوية وغيرها. فلا بدّ أن تكون الدعوة إلى الإصلاح دعوةً شاملة، تتناول جميع أنظمة المجتمع.

وعلى كل حال فإنَّ الحاجةَ ماسّةٌ إلى تواصل البحث والاجتهاد في تدبير الشأن الاقتصادي من منظور إسلامي، فالنظام الاقتصادي في الإسلام أحد أدوات الفكر الإسلامي لتحقيق العُمران في المجتمع الإنساني وتحفيز التنمية. والفكر الإسلامي عموماً، ونظامه الاقتصادي خاصة، ينطلق في تعامله مع الكسب والرزق لتحقيق المعاش والرياش، وفي تعامله مع المال وتوزيعه من نظرة واقعية، تقوم على أنَّ الدنيا "مبنيَّة على بذل النِعم للعباد؛ لينالوها ويتمتعوا بها، وليشكروا الله عليها، بما اقتضى أن تكون الشريعة مبنيَّة على بيان وجه الشكر في كل نعمة، وبيان وجه الاستمتاع بالنعم المبذولة مطلقا."[١] وذلك على نحو يحفظ تزكية الأنفس المكلفة بالعمران، ويمنع التصارع الناتج عمّا فُطر عليه الإنسان من حب شديد للخير، وللقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسوَّمة والأنعام والحرث. ومن هنا كان من مقاصد الشريعة بيان شكر النِّعم، وبيان كيفية التصرف في هذه النِّعم، وكيفية تحصيلها؛ لتبقى هذه النِّعم على الوجه الذي خُلقت له، ولا يتحول التنافس والتحاسد إلى مفسدة للعمران والاجتماع الإنساني، حين يؤدي التنافس على المال إلى التباغض بين الإخوة والجيران وأفراد المجتمع. وينسحب بآثاره على المستوى الدولي.

[١] الشاطبي، إبراهيم بن موسى. **الموافقات**، تحقيق: عبد الله دراز، بيروت: دار المعرفة، ج٢، ص٣٢١.

والإسلام حين يسعى إلى تهذيب النفس الإنسانية من العبّ من الشهوات، فإنَّه لا يحـرّم المـال لذاتـه، بـدليل تسـميته خـيراً في قولـه تعـالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ (العاديات: ٨)، فليس المال ذاته هو المذموم، وإنما التصرف فيه، وطريقة كسبه. وفي هذا يقـول الإمـام الشـاطبي: "فـإذا تأملـت ... وجـدت المـذموم تصـرُّف المكلـف في النِّعم لا أنفس النِّعم."[٢]

كما يرفض الإسلام تعطيل النِّعم وتبرير هذا التعطيل دينياً كما فعل الجاهليون حين ابتدعوا البَحِيرة والسائبة، وتوهموا أنها قربة لله تعالى، فنبّه عزّ وجل إلى بطلان هذا التقرب بقولـــه: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (المائدة: ١٠٣) وكان العربي إذا شعر بنعمة الله تعالى عليه بعودته من سـفره سـالماً، سيّب الجمـل الـذي عـاد عليـه في الصـحراء، لا يركبـه أحـد، متوهمـاً أنَّ في تعطيـل الثروة على هـذا النحـو شـكراً لله تعـالى. وكـذا إذا طرق الفحـل الناقـة فأنجبـت لـه عشر نوق، أراد أن يحمد الله تعالى، فجعل الجمل محميَّ الظَّهر فلا يركبه أحد؛ فكانت هـذه الأنعـام متروكـة مُهْمَلـة في الصـحراء العربيـة، في وقـت توجـد أسـر فقـيرة لا تجـد مـا تأكله؛ فبيّن القرآن الكريم خطأ هذا النهج، وتنافيه مع مقاصد الشريعة في العمران، وأن ليس من التقرب إلى الله تعالى بوجه من الوجوه تعطيل الثروة عن وظيفتها، وتعطيل دورة الإنتاج.

وها نحن اليوم نرى في الزمن الرأسمالي أنّ سعي الفرد لتعظيم الأرباح الفردية، سببٌ لنقيض المقصود، حين لم يلتفت الفرد إلى توجيه الشريعة في طرق الكسب، وما تقتضيه من شروط في المبيع وكونه مالاً حقيقياً؛ فالمشتقات المالية كبيع الخيار والهامش على سبيل المثال، لا تنطبق عليها شروط المبيع في الفقه الإسلامي من كونه مالاً له وجود فيزيائي، وليس فرصة احتمالية. وقد أدَّى التداول بهذه الأدوات والمشتقات إلى تعطيل الثروات عن توليـد فـرص عمـل حقيقيـة، وإهـدار وقـت دورة الإنتـاج دون جـدوى حقيقيـة تعـود بـالنفع على المجتمـع، وتحـوّل الاسـتثمار إلى مـا يشـبه كازينوهـات القمـار تحـت مسـمى تـداول في

[٢] المرجع السابق، ج٣، ص٢١٨.

السوق المالي. ولعلَّ ما آل إليه وضع الأسواق بعد أزمة الرهونات العقارية دليل على الخلل البيّن في هذه الأدوات الرأسمالية للاستثمار.

وفي المقابل، حمى الله المؤسسات المالية، التي التزمت بالهدي الإسلامي في الاستثمار، بما لفت أذهان الباحثين إلى ما في الفكر الاقتصادي الإسلامي من مزايا جديرة بالدراسة. ولعلَّ من أهم هذه المزايا أنّ الفكر الإسلامي حين يوظِّف النظام الاقتصادي الإسلامي للاستثمار المنتج، بما يولد منافع حقيقية مع كل دورة إنتاج، فإنَّه يسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق الاستقرار النفسي للمستثمر، من خلال مجموعة قيم ومفاهيم تبني رؤية شمولية لمكانة المال في الحياة وقيمتها؛ إذ لا يطغى حبُّ المال على الرغبة في العطاء، أو يحوّل الإنسان إلى خادم للمال بدلاً من أن يكون مستخدماً له. ومن هنا نجد في القرآن الكريم والتراث الإسلامي مصطلحات دقيقة ذات صلة بالاستثمار وثماره المرجوة، كالكسب والاكتساب والرزق والرياش والمعاش. وقد نبّه ابن خلدون في المقدمة إلى هذه المصطلحات في باب الفرق بين الرزق والكسب. وفيه يقول:

"اعلم أنَّ الإنسان مفتقر بالطبع إلى ما يقوته و يموّنه في حالاته وأطواره من لدن نشوئه إلى أشُدِّه إلى كِبَرِه ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ (محمد: ٣٨). والله سبحانه خلق جميع ما في العالَم للإنسان، وامتنّ به عليه في غير ما آية من كتابه فقال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ (الجاثية: ١٣)، ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ (الرعد: ٢)، ﴿سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾ (الجاثية: ١٢)، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ﴾ (إبراهيم: ٣٢)، ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ﴾ (غافر: ٧٩). و كثير من شواهده. ويدُ الإنسان مبسوطة على العالم، وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف. وأيدي البشر منتشرة فهي مشتركة في ذلك. وما حصل عليه يدُ هذا امتنع عن الآخر إلا بِعِوَض. فالإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف، سعى في اقتناء المكاسب لينفق ما آتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها. قال الله تعالى: ﴿فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ﴾ (العنكبوت: ١٧)."

"وقد يحصل له ذلك بغير سعي كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله. إلا أنها إنَّما تكون معينة، ولا بدّ من سعيه معها كما يأتي، فتكون له تلك المكاسب معاشاً، إن كانت

بمقدار الضرورة والحاجة، ورياشاً ومتموّلاً إن زادت على ذلك. ثم إنَّ ذلك الحاصل أو المقتنى إن عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سُميَّ ذلك رزقاً. قال ﷺ: "إنما لك من مالِك ما أكلت فأفنيت، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت." وإن لم ينتفع به في شيء من مصالحه ولا حاجاته فلا يسمّى بالنسبة إلى المالك رزقا، والمُتَمَلِّك منه حينئذ بسعي العبد وقدرته يُسمّى كسبا. وهذا مثل التراث —الميراث–فإنه يُسمّى بالنسبة إلى الهالك كسباً ولا يسمّى رزقاً، إذ لم يحصل له به منتفع. وبالنسبة إلى الوارثين متى انتفعوا به يسمّى رزقا."

"هذا حقيقة مسمَّى الرزق عند أهل السنة..."

"واعلم أنه إذا فقدت الأعمال أو قلّت بانتقاص العمران، تأذّن الله برفع الكسب. ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن كيف يقلُّ الرزق والكسب فيها، أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية. وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر، يكون أهلها أوسع أحوالاً وأشدَّ رفاهية، كما قدمناه قبل. ومن هذا الباب تقول العامة في البلاد إذا تناقص عمرانها إنها قد ذهب رزقها، حتى إن الأنهار والعيون ينقطع جريها في القفر، لما أنّ فور العيون إنما يكون بالإنباط والامتراء الذي هو عمل إنساني كالحال في ضروع الأنعام، فما لم يكن إنباط ولا امتراء نضبت وغارت بالجملة، كما يجف الضرع إذا ترك امتراؤه. وانظره في البلاد التي تعهد فيها العيون لأيام عمرانها، ثم يأتي عليها الخراب، كيف تغور مياهها جملة كأنها لم تكن ﴿وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ (المزمل: ٢٠)."[٣]

وترى في النص التراثي السابق عدداً من المفاهيم التي تعكس رؤية مختلفة عن الرؤية الرأسمالية. فالكسب هو قيمة جهدك، وقد يكون رزقاً لك إذا انتفعت به، وإلا فهو ليس رزقاً لك، وقد يكون رزقاً لغيرك. والرزق مرتبط بالعمل وبوجود من يستحق الرزق، فالأنهار مصدر للرزق ولذلك بنيت حولها المدن وكثر فيها الناس، وفي الصحراء يقلّ الماء وتقلّ فرص الرزق، ويقلّ العمل.

[٣] ابن خلدون، عبد الرحمن. **المقدمة**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، القاهرة: دار نهضة مصر، طبعة مزيدة ومنقحة، ١٤٠١هـ، باب: في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع، فصل: في حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية. ج٣، ص٩٠٥-٩١٠.

إذا أرادت الأمة أن تنهض بالاقتصاد الإسلامي، وتقيم بنيانه، لا بدّ لها من دراسات جادّة لتمكين المؤسسات الاقتصادية الإسلامية من تطوير إجابات وافية حول قضايا الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي على حد سواء، وشق الطرق اللازمة لتنمية حقيقة تقوم على استثمار جهد الإنسان في الإنتاج، والتنويع الكافي لمجالاته وأساليبه، والتكامل في هذه المجالات بين مجتمعات الأمة، والتوزيع العادل لثروات الأمة ومجتمعاتها، ومعالجة المسائل المستجدة في اقتصاد العالم المعاصر، لا سيما مسائل السياسات النقدية، والاستثمار، والتمويل، وغيرها.

وقد جاء هذا العدد من مجلة إسلامية المعرفة مشتملاً على عدد من هذه الدراسات التي تستدعي من الباحثين والمتخصصين النظر فيها، ومناقشتها، وتطوير ما ورد فيها من اجتهادات. فالبحث الأول الموسوم بـ: "اعتبار المقاصد في الفتاوى المالية" للدكتور أحمد الريسوني، تناول مسألة إعمال المقاصد في الفتاوى المالية المعاصرة، لتأصيل تجربة المصرفية الإسلامية، وتمكينها من الخروج عن الرؤية الرأسمالية الغربية، التي نشأت تلك التجربة في أحضانها، وإعادة تأسيس هذه التجربة وبنائها على رؤية إسلامية مقاصدية، تنطلق من وظيفة المال والاستثمار، ومن المقاصد الشرعية –الاقتصادية والاجتماعية– للمصارف الإسلامية. ضارباً الأمثلة على مكانة المقاصد في فتاوى الهيئات المالية الإسلامية في الوقت المعاصر.

وحاول الدكتور جاسر عودة في بحثه المعنون بـ: "توظيف مقاصد الشريعة في ترشيد سياسات الاقتصاد المعرفي" أن ينقد الرؤية المعرفية الغربية في موضوع الاقتصاد المعرفي، وأن يجري بعض التعديلات المقترحة لِـ "معدل الاقتصاد المعرفي" الذي اعتمده البنك الدولي، بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، التي توازن بين الضروريات والحاجيات والتحسينيات، وصولاً إلى تحقيق التنمية الإسلامية المتوازنة المنشودة.

وكشف الدكتور عبد الرزاق بلعباس في بحثه الذي جاء بعنوان: "الاقتصاد الإسلامي إلى ما وراء الوضعية والمعيارية" عن أهمية التساؤل حول أسباب الربط بين الاقتصاد الإسلامي ومفهومي "الاقتصاد المعياري" و"الاقتصاد الوضعي"، وموقعهما في الاقتصاد

الإسلامي، والخلفيات والأبعاد المعرفية والنظرية والفلسفية التي تحملها ثنائية "وضعي/معياري"، وتجليات استخدام المقاربتين: الوضعية والمعيارية في الاقتصاد الإسلامي. ومدى خطورة هذه الثنائية في البناء التفكيري للعقل المسلم في هذا الحقل المعرفي.

أما البحث الرابع فكان بعنوان: "إشكالية المصارف الإسلامية ما بين المُسْعِف الأخير وفائض السيولة" للدكتوره هناء الحنيطي، فقد حاول أن يسلط الضوء على قضية خطيرة تواجه الصيرفة الإسلامية، وهي المسعف الأخير؛ إذْ لم تجد المصارف الإسلامية – حتى الآن– مَنْ يقوم بهذا الدور في حال نقص السيولة لديها، وذلك وفق أسس تنسجم مع الشريعة الإسلامية. وعرض البحث أهمية وجود المسعف الأخير في المنظومة المصرفية الإسلامية لحلّ مشكلة السيولة، والمعوقات التي تحول دون تفعيله. وأهم البدائل الشرعية القابلة للتطبيق، التي تتيح للمصرف المركزي الاضطلاع بوظيفة المُسْعِف الأخير.

واستكمالاً لغرض هذا العدد جاء باب قراءات ومراجعات متضمناً مراجعة لكتابين نشرهما المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الموضوع، وهما كتاب: "الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي" تحرير: الدكتور أحمد فرّاس العوران، وقدّمها: الدكتور غسان الطالب. وكتاب: "السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي" لمؤلفه الدكتور وليد شاويش، وقدّمتها الدكتوره هناء الحنيطي.

وفي العدد حلقة جديدة من عروض مختصرة لعدد من الكتب التي صدرت حديثاً، ذات صلة بالاقتصاد الإسلامي.

نسأل الله أن ينفع بهذا بمادة هذا العدد ويجزي كل من أسهم فيه بعمل، والحمد لله رب العالمين.